قضايا

تحت عنوان «القرار» صدرت أخيرا مذكرات رئيس الوزراء الأردني الأسبق، مضر بدران، الكاتب والباحث صقر أبو فخر، يقدم قراءة موسعة وعميقة وناقدة في الكتاب. هنا الجزء الثاني والأخير

في المخابرات ورئاسة الحكومة

مذكرات مضر بدران

[2/2]

صقر أبو فخر

انتهى الجزء الأول من هذا المقال بأربعة تصويبات متعلقة بأحداث مغلوطة وردت في مذكرات مضر بدران. هنا الجزء الثاني والأخير.

تصويبات لا بد منها

-5 يكشف المؤلف أن دائرة المخابرات هي مِن أسِس «الجمعية العلمية الملكية»، وأنها هي من دفع ميزانية العام الأول، وهي من شكّل مجلسا للعلماء فيها، فضلاً عن اللجنة العلمية المؤلفة من أكاديميين كبار، وهي من ابتاعت أهم تكنولوجيا الرصد آنذاك، وكذلك المنظار الليلي (ص 99). وهذا الكلام هو ربع الحقيقة. والحقيقة الكاملة أن البروفيسور الفلسطيني، أنطوان زحلان، هو صاحب الفكرة، وأن ثلاثة من الفلسطينيين هم مِن أقنعوا الملك حسين بفكرة إنشاء جمعية علمية غداة اكتشاف الفجوة العلمية الهائلة بين إسرائيل والعرب التي فضحتها بجلاء ووضوح حرب 1967. وهم: وليد الخالدي وبرهان الدجاني وأنطوان زحلان نفسه. وقد اقتنع الملك حسين بجدوى الفكرة، لكنه اشترط أن يكون الثلاثة أعضاء في مجلس إدارة الجمعية، وتولى زحلان موقع المدير العام. وكان ذلك في 1969 لا في 1968 كما ورد في الكتاب (صقر أبو فخر، أنطوان زحلان وضمور الأنتلجنسيا الفلسطينية، صحيفة العربي الجديد، 9 /9 /2020). الآن، ربما أحال الملك حسين مهمة الإشراف الخفي على الجمعية إلى المخابرات العامة، لأن من بين غايات الجمعية وأهدافها رصد القدرات العلمية الإسرائيلية. لكن الفكرة، في الأساس، لم تكن فكرة المخابرات العامة على الإطلاق. وفي أي حال، انسحب الثلاثة (الخالدي والدجاني وزحلان) من الجمعية بعد حوادث أيلول 1970.

6 - يروي مضر بدران أن مصورًا محترفًا متعاونًا مع المخابرات العامة صوّر في سنة 1968 من بلدة أم قيس حركة لواء إسرائيلي كامل داخل إسرائيل، حين كان يتجه إلى شمال هضبة الجولان على بعد مئات الكيلومترات. وأن عملية التصوير جرت في يوم عاصف ماطر، والضباب تكاد لا ترى عبره شيئًا، وجاءت الصور واضحةً تمامًا، حتى أنه شاهد علم لواء غولاني بحجم علبة السجائر، وأنه أرسل الصور وتحليلها إلى السوريين الذين استعدّوا للأمر، وقاتلوا الإسرائيليين بقوة في عام 1968، وأوقعوا فيهم خسائر وأضرارًا كبيرة (ص 99). وقد ذهلت لهذه الحكاية أيما ذهول؛ فبلدة أم قيس يفصلها عن الجولان نهر اليرموك، وهي تبعد عن طبرية كيلومترات قليلة جدًا، لا مئات الكيلومترات بحسب رواية المؤلف، وفي الإمكان مشاهدة مدينة طبرية بالعين المجرّدة وبوضوح تام. أما في يوم عاصف وماطر، والضباب يغمر كل مشهد «حتى تكاد لا ترى عبره شيئًا»، ثم تأتي الصور الملتقطة من أم قيس واضحة تمامًا، فهذه معجزة مدهشة، لا تعجز عنها وسائل التصوير الحديثة من طراز عام 2020 فحسب، بل كان يعجز عنها الدكتور داهش نفسه (سليم العشي) في عام 1968. والحكاية تحتاج إلى «بردخة وتنعيم» بلغة النجارين.

-7 يكشف المؤلف أنه كان على علاقة جيدة مع علي بشناق رئيس القيادة العامة للجبهة الشعبية، وأن المخابرات الأردنية زوّدت أحمد جبريل، مساعد علي بشناق، بشحنات من الأسلحة بينها ألغام وقنابل وأسلحة (ص 102). وهذه الرواية مفاجئة حقا، بيد أن من الضروري تقويم اعوجاجها؛ فأحمد جبريل لم يكن مساعدًا لعلي بشناق، بل هو المسؤول الأعلى عنه بصفة كونه الأمين العام، فيما علي بشناق (أبو مراد) أدنى مرتبة، مع أنه أحد مؤسسي الجبهة الشعبية – القيادة العامة المنشقة على الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين التي كان يقودها جورج حبش، وهذه غير تلك.

-8 يورد الكاتب في كتابه أن الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين خطفت في 6 /9 /1970 ثلاث طائرات أجنبية، حطت اثنتان منها في الأزرق» (ص 115). وللدقة التاريخية، فإن الجبهة الشعبية خطفت في ذلك اليوم أربع طائرات: الأولى لشركة إلعال الإسرائيلية، وقد فشلت العملية واعتقلت ليلى خالد واستشهد رفيقها باتريك أرغويلو. والثانية تابعة لشركة بان أميركان، وقد فجّرت في مطار القاهرة. وطائرتان حطتا في منطقة «قيعان الخنا» التي كان الإنكليز يسمونها داوسون فيلد. وفي 1970/9/8 اختطفت طائرة خامسة من البحرين تابعة لشركة Boac وحطت في قيعان الخنا، فصار عدد الطائرات ثلاثًا، ونسفت معًا في 1970/9/12.

-9 يتذكر المؤلف أن الجيش السوري وصل إلى مدينة إربد في سبتمبر/ أيلول 1970 لمساعدة الفصائل الفلسطينية. آنذاك ضغط الملك حسين على الولايات المتحدة الأميركية كي تبقى على الحياد في المواجهة المحتملة بين الأردن وسورية (ص117). ويجب مضاهاة هذه الرواية مع رواية عدنان أبو عودة التي يقول فيها إن الملك حسين استدعى وزراء حكومته حين تقدمت القوات السورية من الرمثا إلى جرش في سبتمبر/ أيلول 1970 للحصول منهم على تفويض باستدعاء قوات أجنبية (يوميات عدنان أبو عودة، مصدر سبق ذكره، ص 35). والقوات الأجنبية المهيأة للتدخل حينذاك إنما هي القوات الاسرائيلية، فيما لو استبعدنا القوات الأميركية بحسب رواية مضر بدران.

-10 يؤكد صاحب المذكرات أن السوريين حشدوا قوات عسكرية على الحدود مع الأردن، وكان هدفهم دخول الأردن عسكريًا لقطع خط الإمداد الذي يصل ميناء العقبة بالعراق (ص 224). وكالعادة، لا يحدد الكاتب تاريخ الحدث، ويترك لنا مهمّة استنباطه، وهو يقع في مرحلة ما بعد عام 1980، أي عام اندلاع الحرب العراقية – الايرانية. وأعتقد أن مثل هذه الحكاية إنما هي تهويل راجف، وتقدير موقف خائف غير واقعي، على طريقة تحليلات المخابرات التي تجعل كل حركة مؤامرة. ففي تلك الفترة لم يكن في إمكان القيادة السورية اجتياح الأردن، والبقاء في بعض أنحائه لقطع طريق العقبة – بغداد؛ فالأحوال في لبنان كانت كالوحول المتحرّكة، والوضع السوري الداخلي مضطرب جرّاء العمليات الإرهابية التي كان الإخوان المسلمون يقومون بها ضد مراكز النظام، خصوصا عمليات اغتيال رجال النظام. وأظن أن اجتياح الأردن في تلك الفترة لا يمكن أن يفكر فيها رئيس يحسب حساب النملة إذا تحرّكت، من عيار حافظ الأسد. وهذه المعلومة ليست متينة، وهي من منتوجات الخوف الأمني الأردني في تلك الحقبة، سيما بعد اغتيال اللاجئ السياسي السوري، عبد الوهاب البكري، في عمان في 1980، وبعد تعرّض مضر بدران نفسه لمحاولة اغتيال في 1981/2/1 على أيدي عناصر تابعة لسرايا الدفاع التي كان يقودها رفعت الأسد. وفي سياق هذا الصراع المحتدم، تعرّض القائم بأعمال سفير الأردن في بيروت، هشام المحيسن، للاختطاف في عام 1981 ردا على دعم الأردن جماعة الإخوان المسلمين في سورية. وقد تصاعدت العمليات والعمليات المضادة إلى درجة خطِرة وخطيرة جداً، ما ألجأ الملك حسين إلى توجيه رسالة إلى الرئيس حافظ الأسد في 1985/11/10 يعتذر فيها عن دعم جماعة الإخوان المسلمين السوريين. وتلك الرسالة تذكّرنا بالرسالة التي وجهها الملك حسين إلى الرئيس جمال عبد الناصر في مارس/ آذار 1961 يطلب فيها الصفح عن سياسة العداوة التي انتهجها ضد مصر. لكن الملك حسين، وخلافًا لمنطوق رسالته تلك، كان يعمل على أمر آخر، هو فرط الوحدة المصرية – السورية، وهو ما نجح فيه في ذلك اليوم المشؤوم 1961/9/28.

> الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين خطفت في 6 /9 /1970 ثلاث طائرات أجنبية، حطت اثنتان منها في الأزرق. وللدقة التاريخية، خطفت الجبهة أربع طائرات

تنبوءات وتوقعات

يخبرنا مضر بدران أنه تنبأ بإفلاس خزينة الدولة في سنة 1988، وبسقوط شاه إيران في سنة 1979 خلافاً لتوقعات الملك حسين، وبهبة نيسان (إبريل) 1989 الشعبية الاحتجاجية، وبأن ياسر عرفات لن يوقع الصيغة الأولية لاتفاق عمان في سنة 1984، وبأن الولايات المتحدة الأميركية ستتخذ من اجتياح العراق للكويت في سنة 1990 ذريعة لتدمير قوة العراق. وفي شرحه قصة الاتفاق مع عرفات يقول: إن الملك حسين وضع صيغة أولية لاتفاق مع منظمة التحرير الفلسطينية. وأراد عدنان أبو عودة أن يحصل على توقيع ياسر عرفات على تلك الصيغة في أثناء عشاء في المدينة الرياضية في عمان. فقال مضر بدران لعدنان أبو عودة إن عرفات لن يوقع الاتفاق، بينما أكد طارق علاء الدين (مدير المخابرات الأردنية) ومعه عدنان أبو عودة أن أبو عمار سيوقع الاتفاق قبل العشاء. وتبين في تلك الليلة أن عرفات لم يوقع الاتفاق، ثم ذهب ولم يعد (ص 236). والحقيقة أنه عاد. والدليل توقيع «اتفاق عمان»، لا في تلك الليلة، بل في 1985/2/11؛ ذلك الاتفاق الذي ألغاه الملك حسين في فبراير/ شباط 1986، ولم يلبث طويلاً حتى أعلن قطع روابط الأردن الإدارية والقانونية بالضفة الغربية في 1988/7/31، أي في ذروة الانتفاضة الأولى، وتوقف الأردن عن دفع رواتب 23 ألف موظف فلسطيني في الضفة الغربية، وأقيل الأعيان الفلسطينيون من مجلس الأعيان. أما لماذا لم يوقع ياسر عرفات الصيغة الأولية للاتفاق في تلك الليلة، وقد جاءت بعنوان «الكونفدرالية بين الأردن وفلسطين»، فلأنه كان يحتاج موافقة أعضاء اللجنة المركزية لحركة فتح. وبالفعل ذهب أبو عمار إلى الكويت، وجمع قادة حركة فتح الموجودين هناك، وعرض عليهم الصيغة، فرفضها الجميع، لأنها تمثل تنازلاً عن الحق في إقامة دولة فلسطينية مستقلة. وكان أبو عمار وحيدا في تلك المعمعة، واستولى عليه الغضب. ومن طرائف هذه الحادثة أن أبو عمار هدد بالاستقالة حينذاك، فقال له أبو إياد (صلاح خلف): إذاً، تقدم باستقالة مكتوبة. فكتب عرفات على ورقةٍ النص التالي: «إلى جماهير الشعب الفلسطيني، بما أن إخوتي في قيادة حركة فتح وقيادة الشعب الفلسطيني قد تخلوا عن دورهم وواجباتهم كقادة في الدفاع عن مصالح الشعب، فإني أقدم استقالتي آملاً أن تجدوا مِن هو أفضل مني»، وأرسل الورقة إلى قيادة فتح من دون توقيع. ولما قرئت الورقة طفق الجميع بالضحك، وردد بعضهم أن أبو عمار لم يوقع الرسالة، وهي ليست استقالة بل تحريض على أعضاء اللجنة المركزية الموجودين في الكويت.

إذاً، بعض نبوءات مضر بدران صحت، وبعضها خاب. ومع أنه ماهر في التوقع والتنبؤ، فما باله ينسى اسم قائد شرطة دمشق فلا يتذكر إلا أنه من عائلة الحسيني (ص51). وسننجد ذاكرته في هذا الأمر؛ فاسم ذلك الضابط هو إبراهيم الحسيني الذي اشتهر ببطشه وموالاته أديب الشيشكلي. وكذلك ينسى اسم زميله الطالب السوري من بيت الأتاسي (ص 53)، وهو نور الدين الأتاسي، طالب الطب الذي اعتقل في تظاهرة عام 1952 وسجن، ثم أصبح لاحقا رئيسا للدولة السورية. وسأترك هامشا بسيطا للخطأ. فإذا كان يقصد طالبًا زميلاً له في كلية الحقوق «من بيت الأتاسي» فهو زهير الأتاسي أو توفيق الأتاسي. أما إذا كان يقصد ذلك الطالب الذي ضرب وسجن بعد تلك التظاهرة فهو بالتأكيد نور الدين الأتاسي. وكانت كلية الطب في الجامعة السورية مجاورة لكلية الحقوق. والقاعدة الترجيحية لدى قليلي الهمة في البحث والتقصي تقول: إن لم يكن إبلاً فمعزى. لكن المؤكد لدي هو أن «الطالب السوري من بيت الأتاسي» هو نور الدين. وكذلك نسي اسم سفير سورية في الأردن، ولم يتذكر إلا أنه من آل الصباغ (ص180). والصحيح أنه عبد الكريم الصباغ. وما دام صاحبنا ينسى فكيف يتنبأ.

فلفل شطّة

قيمة أي مذكرات من مذكرات رجال السياسة أو الأمن تكمن في ما تكشفه من المعلومات والخفايا وخلفيات الوقائع، لا بما تسرده مما هو معلوم بالضرورة. ومذكرات مضر بدران مهمة بلا شك، لكنه، لأمر ما، لم يتطرق إلى شؤون كثيرة جدا كبعثة روجر فيشر، على سبيل المثال، التي جاءت إلى الأردن في فبراير/ شباط 1971 حاملة معها عرضا لإقامة دولة فلسطينية، أو إلى عملية اغتيال حردان التكريتي في الكويت في مارس/ آذار 1971 وصلة الاغتيال بحوادث أيلول 1970، أو إلى إعلان المملكة المتحدة في إبريل/ نيسان 1972، أو إلى تسلل محمد داود عودة (أبو داود) إلى الأردن، وظهوره على شاشة التلفزة الأردنية في 1973/2/19 ليروي أن خطته كانت تتضمن اقتحام مقر رئاسة الوزراء في عمان واحتجاز رهائن، وأن أبو إياد وأبو مازن (محمود عباس) هما مِن وضع الخطة، وتدبّرا أمر جوازات السفر والأسلحة والنفقات. وأبعد من ذلك، فقد زاغ صاحب المذكرات عن قصة محاولة اغتيال الملك حسين في مؤتمر القمة العربية في الرباط سنة 1974، وعن خطاب ياسر عرفات في الأمم المتحدة في السنة نفسها، وعن الحرب الأهلية اللبنانية التي اندلعت في عام 1975، والتي كان للمخابرات الأردنية شأن فيها، فثمة وثيقة في الأرشيف الوطني الأميركي تذكر أن الملك حسين قدم للميليشيات اليمينية اللبنانية 400 طن من السلاح والذخيرة (أسعد أبو خليل، أميركا أشعلت حرب لبنان، الفرات للنشر، بيروت 2017). ولم تقترب المذكرات من حادثة اغتيال فهد القواسمة في عمان في 1984/12/29 على أيدي مجموعة إرهابية أرسلها موسى العملة (أبو خالد العملة) لاغتيال محمود تيم، وكانت مؤلفة من نايف البايض وشاكر العبسي (قائد عصابة «فتح الإسلام» في ما بعد). ولم نعثر في المذكرات على أي خبر ربما ينير معرفتنا بمن اغتال الصحافي الأردني ميشال النمري في أثينا في عام 1985.

يكشف مضر بدران أن المخابرات المركزية الأميركية جنّدت عميلاً للمخابرات العامة الأردنية، وطلبت منه أن يسافر إلى برلين، ويلتقي قريبه محمود الزعبي (رئيس الحكومة السورية فيما بعد)، ويحصل منه على معلومات تحتاجها المخابرات الأميركية، فما كان من مضر بدران، وكان مديرا للمخابرات الأردنية في حينه (من إبريل/ نيسان 1968 – يونيو/ حزيران 1970)، إلا اعتقال ذلك العميل، لأن الولاء المزدوج غير مسموح به، ومنعه من السفر إلى برلين على الرغم من إلحاح المخابرات الأميركية (ص91). وحين أخبره وزير خارجية الأردن، مروان القلسم، أن هنري كيسنجر كتب في مذكراته تمجيدا للرئيس السوري حافظ الأسد، ونقدا أساء فيه للملك حسين، بادر مضر بدران إلى وضع اسم كيسنجر على القائمة السوداء، ومنعه من دخول الأردن. وعندما أراد كيسنجر زيارة عمان فوجئ بأنه ممنوع من الدخول إلى البلاد، فاتصل بالملك حسين الذي غضب لهذا القرار، وطلب رفع اسم كيسنجر من القائمة السوداء، لكن بدران رفض، وكاد الملك ينفجر من الغضب (ص161 و162). السؤال: من أين له القوة ليرفض طلبًا للملك حسين، وهو الذي كثيرًا ما دعا الله أن يميته قبل الملك؟

يذكر مضر بدران أن لدى المخابرات المركزية الأميركية (CIA) مصدرًا للمعلومات في قيادة حركة فتح في الكويت (ص 92)، وهو يوافق ما ذكره عدنان أبو عودة في يومياته عن أن جميل الرمحي (أبو اسماعيل)، وهو قناة استخبارية، كان لديه عميل رفيع في حركة فتح يزوده بتقارير وافية عن أوضاع المقاومة الفلسطينية وعن أحوال منظماتها. كما يكشف أن مصادره في داخل الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين جيدة المستوى ورفيعة المرتبة (ص 110).

(كاتب عربي)

سر المجموعة الخماسية

أرسل الملك حسين، في مطلع عام 1979، مبعوثا إلى نائب الرئيس صدام حسين، ليبلغه أن مجموعة من خمسة أشخاص في مجلس قيادة الثورة اتفقوا مع الرئيس حافظ الأسد على إنجاز اتحاد عراقي – سوري يكون بموجبه أحمد حسن البكر رئيسا للجمهورية، وحافظ الأسد نائبا للرئيس، ومنيف الرزاز أمينا عاما للحزب بدلًا من ميشال عفلق. وبناء على هذه المعلومات غير الصحيحة، بادر صدام إلى الفتك بالمجموعة الخماسية، فاعدمهم، وهم: عدنان الحمداني ومحمد محجوب وغانم عبد الجليل ومحمد عايش ومحيي المشهداني.

النص الكامل
على الموقع الالكتروني